وزير الزراعة لـ«الوطن»: أتاح للفلاحين جدولة قروضهم والحصول على قروض جديدة بفوائد مخفضة

الرئيس الأسد يصدر قانوناً بإعفاء القروض المستحقة الممنوحة من صندوق تمويل المشروع الوطني للتحول للري الحديث من الفوائد العقدية وفوائد وغرامات التأخير

عبد الهادي شباط

أصدر الرئيس بشار الأسد أمس القانون رقم ٢٤ لعام ٢٠٢٠ القاضي بإعفاء القروض المستحقة الأداء الممنوحة من صندوق تمويل المشروع الوطني للتحول إلى الري الحديث عن طريق المصرف الزراعي التعاوني من الفوائد العقدية وفوائد وغرامات التأخير بتاريخ نفاذ هذا القانون.

وفي ما يلي نص القانون:

المادة(١) تعفى القروض المستحقة الأداء الممنوحة من صندوق تمويل المشروع الوطني للتحول إلى الري الحديث عن طريق المصرف الزراعي التعاوني من الفوائد العقدية وفوائد التأخير وغرامات التأخير بتاريخ نفاذ هذا القانون.

المادة(٢) تعد الفوائد العقدية وفوائد التأخير وغرامات التأخير المسددة قبل تاريخ صدور هذا القانون من إيرادات الصندوق ولا يجوز المطالبة بها.

المادة(٣) يشترط للاستفادة من أحكام هذا القانون قيام المقترض بتسديد دفعة حسن نية بنسبة ٥ بالمئة من رصيد رأس المال الخاضع للجدولة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون.

المادة(٤) تتم جدولة أرصدة رأس مال القروض المشمولة بأحكام هذا القانون بعد استبعاد الفوائد العقدية وفوائد التأخير وغرامات التأخير بتاريخ صدوره لمدة عشر سنوات على أقساط سنوية متساوية وتواريخ استحقاق موحدة يُستحق القسط الأول منها بعد ستة أشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون.

المادة(٥) تخضع أرصدة رأس مال القروض التي تمت جدولتها بموجب هذا القانون لفائدة بسيطة بمعدل ٤ بالمئة سنوياً وتصبح ٦ بالمئة في حال التأخر عن السداد.

المادة(٦) يسقط حق المقترض المشمول بأحكام هذا القانون في الاستفادة من الإعفاء والجدولة المنصوص عليها في المواد (١-٢-٤) من هذا القانون إذا تخلف عن سداد أحد أقساط الدين جزءاً أو كلاً إلى ما بعد استحقاق القسط التالي دون إمهال قانوني ويطالب المقترض بسداد كامل المبالغ المغفاة بتاريخ الجدولة ويتبع المصرف طريق التنفيذ الإجباري على أموال المقترض وفق نظام التحصيل وأعمال الجباية المعمول بها لديه.

المادة(٧) تستمر القروض المجدولة بالضمانات السابقة ذاتها ويبقى المدينون جميعهم أصلاء وكفلاء وورثة الأصلاء الذين آلت إليهم الملكية ملتزمين بسداد الدين حتى الوفاء التام.

المادة(٨) توقف إجراءات الملاحقة القضائية عند مرحلة البيع بالمزاد العلني مع إبقاء الملف التنفيذي قائماً وفي حال عدم الالتزام بشروط الجدولة تتم متابعة الإجراءات القضائية من المرحلة التي توقفت عندها.

المادة(٩) تصدر التعليمات المحاسبية الخاصة بتطبيق أحكام هذا القانون بقرار من وزير المالية بالتنسيق مع وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

مدير عام الزراعي: أكثر من ٦٥٠٠ فلاح متعثر يستفيد من هذا القانون

قروض جديدة بفوائد مخفضة

وحول أهمية القانون أكد وزير الزراعة حسان قطنا لـ«الوطن» أن القانون حقق فائدتين الأولى جدولة قروض الفلاحين المتعثرين وإعفاؤهم من الغرامات والفوائد العقدية والفائدة الثانية أنه سمح للفلاحين بالحصول على قروض جديدة بفوائد مخفضة ٣ بالمئة بدلاً من ١٢ بالمئة.

وبين الوزير أنه منذ العام ٢٠٠٥ حتى العام ٢٠١١ تحول للري الحديث نحو ٤٣ ألف هكتار ٥٠ بالمئة من تكاليف ونفقات التحول للري الحديث مثل تأمين شبكات الري الحديث كان على شكل منحة على حين الجزء الأخر من التمويل ٥٠ بالمئة كانت على شكل قروض عبر المصرف الزراعي تسدد عبر أقساط على عدة سنوات، مضيفاً: لكن توقف المشروع عن العمل من العام ٢٠١٣ والعام ٢٠٢٠ وخروج الكثير من المساحات التي تحولت للري الحديث عن الاستثمار الزراعي أدى إلى تعثر الفلاحين في سداد أقساطهم المترتبة عليهم للمصرف الزراعي.

وأشار إلى أنه عند عودة المشروع للعمل مع شهر تشرين الأول من العام الجاري (٢٠٢٠) حال تعثرهم لدى المصرف من حصولهم على قروض جديدة وصدور هذا القانون مثل حلاً لهذه المشكلة والسماح لهم من جديدة بالحصول على قروض جديدة بمجرد دفع سلفة بقيمة ٥ بالمئة من أصل الدين وبالتالي عودة للنشاط والإنتاج الزراعي.

مدير صندوق الري الحديث: ٢,٩ مليار ليرة إجمالي كتلة الديون المتعثرة

القانون نافذ منذ صدوره

وفي اتصال مع مدير عام المصرف الزراعي إبراهيم زيدان بين أن القانون نافذ من وقت صدوره وأنه يمكن للفلاحين خلال ٣ أشهر تسديد دفعة حسن النية بمعدل ٥ بالمئة من قيمة قروضهم المتعثرة حتى يتم العمل من قبل المصرف على جدولة القرض ويصبح بإمكانهم الحصول على قروض جديدة، وعن عدد المستفيدين من هذا القانون بين زيدان أنه أكثر من ٦٥٠٠ فلاح يستفيد من هذا القانون.

حل للفلاحين المتعثرين

وبين مدير صندوق المشروع الوطني للتحول للري الحديث في وزارة الزراعة سمير عودة أن إجمالي كتلة الديون المتعثرة على الفلاحين في مشروع الري الحديث نحو ٢,٩ مليار ليرة منها ١,٤ مليار ليرة كتلة أصل الدين ونحو ١,٥ مليار ليرة غرامات وفوائد التأخير، وأن القانون مثل حلاً للفلاحين المتعثرين وسمح لهم العودة لنشاطهم الزراعي وفق تقنيات الري الحديث.

وزارة المالية: لا تشملهم المنحة الرئاسية

وزير التربية لـ«الوطن»: يحق لمدرسي الساعات الحصول على المنحة نظراً لما يقدمونه للعملية التربوية

محمود الصالح

أكد وزير التربية دارم طباع أنه من حق المدرسين وفق نظام الساعات أن يحصلوا على المنحة المالية الأخيرة وقبلها من المنح التي صدرت بمراسيم عن السيد رئيس الجمهورية.

وتمنى طباع في حديثه لـ«الوطن» أن يتم شمولهم مستقبلاً بهذه المنح لدورهم الكبير وعطاءاتهم للأجيال.

وكانت وزارة المالية في كتابها رقم ١٤٨٨٩ تاريخ ٢٠٢٠/١١/٨ الموجه إلى وزارة التربية قالت: «بالنسبة للمكلفين من خارج الملاك فلا يستحقون المنحة كونهم غير معينين على الملاك وإنما يتقاضون تعويضاً عن أجر الساعة التدريسية التي تحدد بموجب مرسوم تنظيمي بناء على اقتراح وزارة التربية وذلك بموجب أحكام الفقرة (ج) من المادة (١) من المرسوم التشريعي رقم (٧١) تاريخ ١٩٧٣/٩/٣٠.

وجاء في نص مرسوم المنحة: «ب- يدخل في شمول الفقرة (أ) من هذه المادة المشاهرون والمياومون والدائمون والمؤقتون سواء أكانوا وكلاء أم عرضيين أم موسميين أم متعاقدين أم بعقود استخدام أم معينين بجداول تنقيط أم بالفاتورة أم على نظام البونات والعاملين من خارج الملاك وفق نظام الاستكتاب أم المراسلين على أساس الرسالة الواحدة والعاملين على العقود البرامجية أو بموجب صكوك إدارية وكذلك العاملون على أساس الدوام الجزئي أو على أساس الإنتاج أو الأجر الثابت والمتحول».

والسؤال ما هو الخلاف القانوني بين من يعمل في الساعة في التدريس ومن يعمل على الإنتاج في أي مكان اخر، وكذلك الحال بالنسبة لنظام البونات والفاتورة والتنقيط هو مطابق تماماً لنظام العمل في تدريس الساعات.

مدير الشؤون القانونية في وزارة التربية مدين بوردافي أكد لـ«الوطن» أن وزارة التربية لا علاقة لها بمرسوم المنحة لأن من قام بإعداد المرسوم هي وزارة المالية، وهي التي أكدت أن المدرسين وفق نظام الساعات غير مشمولين بالمرسوم، حتى المراسيم التي كانت تصدر دائماً في منح رئيس الجمهورية لم يستفد منها المدرسون وفق نظام الساعات أبداً، علماً أنهم هم من أكثر الشرائح الاجتماعية التي يفترض أن تستفيد من مراسيم المنحة لما يقدمونه من جهد ولدورهم في تغطية نقص الكوادر التربوية المعينة.

وأضاف بوردافي: إن وزارة التربية تعمل الآن لإعداد مرسوم جديد لرفع أجور الساعات بحيث يصبح من يأخذ نصاباً كاملاً من الساعات وهو ١٩ ساعة للجامعي و٢١ ساعة للمعهد كأنه معين حديثاً وحينها سيتم شمولهم بالمنح في المرات القادمة، علماً أن وزير التربية قد سمح منذ شهرين بوكالة الاختصاص لمن حقق نصاب الساعات، وهذا يعتبر مكسباً للمدرسين على نظام الساعات.

رئيس جمعية اللحامين لـ«الوطن»:

رأس السنة يزيد استهلاك اللحوم

رامز محفوظ

بيّن رئيس جمعية اللحامين في دمشق وريفها أدمون قطيش لـ«الوطن» أن الطلب على اللحوم الحمراء بدأ بالازدياد حالياً مع قرب ليلة رأس السنة، متوقعاً أن يعود للانخفاض ويصبح هناك حالة جمود في الطلب بعد ليلة رأس السنة بأيام قليلة.

قطيش أوضح أن نحو ١٠٠٠ رأس غنم يتم ذبحهم يومياً في المسلخ الفني بدمشق خلال الفترة الحالية على حين أن ما كان يذبح منذ أيام نحو ٧٠٠ رأس غنم يومياً أي بزيادة بنسبة ٣٠ بالمئة عن السابق، أما من العجول فيذبح حالياً نحو ١٠٠ رأس عجل يومياً على حين أن ما كان يذبح منذ أيام نحو ٦٠ عجلاً أي بزيادة بنسبة ٤٠ بالمئة عن السابق.

واستبعد قطيش ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء خلال ليلة رأس السنة على الرغم من زيادة الطلب، موضحاً أن سعر كيلو الغنم المذبوح حالياً بحدود ١٧ ألف ليرة بينما كيلو العجل المذبوح نحو ١٥ ألف ليرة.

وعن سعر العجل والغنم الحي لفت إلى أن سعر الكيلو الواحد ازداد حالياً نحو ٥٠٠ ليرة عن الفترة السابقة إذ إن سعر كيلو الغنم الحي حالياً بحدود ٦٢٠٠ ليرة بينما سعر كيلو العجل بحدود ٦ آلاف.

وبخصوص الدعم المقدم لمربي الأغنام والعجول أشار قطيش إلى أن الدعم الذي تقدمه وزارة الزراعة للمربين تحسن حالياً عن الفترة السابقة، ومؤسسة الأعلاف تقوم بإعطاء كل مربٍ على سبيل المثال ٤ كيلو علف يومياً عن كل رأس غنم أو عجل من أصل ١٠ كيلو حاجة كل رأس غنم أو عجل من الأعلاف يومياً، موضحاً أن الأعلاف التي تقدمها المؤسسة للمربين هي عبارة عن كبسة فول صويا وذرة صفراء وكرسنة وغيرها من احتياجات التربية.

ونوه بأن أسعار الأعلاف التي تقدمها مؤسسة الأعلاف للمربين أخفض بنسبة ٤٠ بالمئة عن أسعارها في السوق.

وأشار إلى أن هناك العديد من مربي العجول والأغنام عادوا للتربية حالياً نتيجة تحسن الدعم الذي تقدمه وزارة الزراعة لهم حالياً وعلى أمل أن يكون هناك دعم كامل خلال الفترة القادمة.

وأكد قطيش أن وزارة الزراعة تعمل بجهد كبير لتأمين دعم أكبر للمربين حالياً على عكس الفترة السابقة حين كانت تعطي وعوداً ولا تقدم دعماً حقيقياً على أرض الواقع.

وزير الصناعة لـ«الوطن»:

القطاع الخاص يقدم عروضاً للحكومة للتشارك في المنشآت المدمرة

هناء غانم

شدد وزير الصناعة زياد صباغ على جدية الوزارة فيما يتعلق بإصلاح القطاع العام الصناعي، مؤكداً الديناميكية للعمل على تحقيق الأولويات، وهو ما لمسه من اهتمام كبير من الحكومة للنهوض بهذا القطاع الحيوي الذي يعتبر قاطرة النمو الاقتصادي، مضيفاً: أمامنا مشوار مهم وأهداف كبيرة يعول عليها الاقتصاد من خلال قطاعات الصناعة.

وتطرق الوزير صباغ خلال لقاء خاص لـ«الوطن» إلى وجود عروض مقدمة للوزارة للتشاركية مع القطاع الخاص لإعادة تأهيل المنشآت المدمرة، مبيناً أنه يتم دراستها وقد قطعت أشواطاً لكن مازالت في مرحلة التفاوض، مؤكداً أنها مشاريع مجدية اقتصادياً وخاصة أن الوزارة لا تستطيع أن تعيد تأهيل منشآتها المدمرة بقدراتها الذاتية، ولكن تستطيع أن تعيد تأهيل بعض الشركات التي تتوافر فيها الآلات والمعدات مثل تاميكو التي كانت مدمرة وأصبحت اليوم من الشركات الرابحة.

ولفت إلى أنه يستطيع أي مستثمر اختيار أي فرص استثمارية لتحقيق عوائد أعلى، مضيفاً: الهدف الأساسي من التشاركية هو جعل الاستثمار الصناعي الاختيار الأول للمستثمر.

وكشف أن مشروع إصلاح القطاع العام أصبح في نهايته، ومن المقرر أن يكون هناك اجتماع قريب مع وزارة التنمية الإدارية بداية العام القادم لدراسة المراكز الوظيفية للإدارة المركزية وعلى أساسها يتم تحديد الهيكل الوظيفي.

وبخصوص الاستثمارات والمشاريع المرصد لها من الحكومة بـ٥٥ مليار ليرة سورية للعام القادم، أفاد الوزير صباغ أن هذه المبالغ تم رصدها بناء على مشاريع مقدمة تمت دراسة الجدوى الاقتصادية والموافقة عليها من هيئة التخطيط والتعاون الدولي، منها مشاريع جديدة وأخرى للاستبدال والتجديد لافتاً إلى أن الغاية منها تحسين الواقع الإنتاجي والفني لهذه الشركات والمؤسسات.

استلام الأقطان

وأكد صباغ أنه تمت مناقشة موضوع الأقطان الذي يعتبر ضمن الحرب التي تخوضها سورية والعقوبات موضحاً أن الحكومة قامت بتقديم الدعم للمزارع في كل المناطق والمحافظات حتى المنطقة الشرقية الواقع جزء منها خارج السيطرة تحت ما يسمى «قسد» لكن قوى العدوان تركيا وغيرها دخلت بحرب اقتصادية منعت الفلاح من تسليم محصوله من الأقطان إلى مراكز الاستلام علماً أنه تم افتتاح مركز في محافظة الحسكة لاستلام الأقطان المنتجة من الإرهاب حالت دون ذلك، وأغرت الفلاح بمبالغ كبيرة ومع ذلك هناك كميات سوف يتم تسليمها وخاصة أنه تم تشكيل لجنة لهذا الغرض بالتعاون مع محافظ الحسكة علماً أن الكميات الموجودة لا تكفي للقطاع النسيجي لذلك هناك تعاون مع القطاع الخاص بهذا الخصوص لتوريد الأقطان وتشغيلها لمصلحة القطاع الخاص لدى معامل القطاع العام تحت قرار «التشغيل لمصلحة الغير» ولا سيما أنه لدينا طاقات إنتاجية معطلة لعدم توافر المادة الأولية.